

الجانب الدلالي

أدوات الشرط

د. محمد حسين أبو الفتوح



عبرَ سببونه عن أدوات الشرط بحروف الجزاء، حيثُ قال: (واعلم أنَّ حروفَ الجزاء تجزُمُ الأفعَالَ وينجزُمُ الجوابُ بها قبله)^(١)، وانصبَّ اهتمامُه في دراسة الجملة الشرطية على دراسة العواملِ المستخدمة في الشرط وخصَّصَ لها باباً سماه بابَ الجزاء^(٢).

وعندَ فيه أدوات الشرط وناقش تركيبها الصرفي وعملها النحوي والحق باب الجزاء باباً آخر خصَّصَهُ لدراسة بعض الأدوات ذات المبنى الصرفي الواحد والمعنى الوظيفي المتعدد وهي: (مَنْ - ما - أيهم)، فهي تُستخدم أسماء موصولة وتُستخدم أدوات شرطية وحاول أن يفرق بين الاستخدامين.

وقد أطلق الفراء على حروف الجزاء حروف الشرط^(٣)، أو حروف الشرط والجزاء^(٤).

وقال ابن السراج: اجتزئ بالمصطلح، الجزاء للدلالة على الأداة^(٥)، كما اجتزئ به مرة واحدة للدلالة على الشرط^(٦)، أما المجازاة فهو مصطلح أقل استخداماً من الجزاء.

وقال الزبيدي: ونجد من مصطلحات الأدوات حرف الشرط وينصرف إلى (إن) وجمعه حروف الشرط، أما الأدوات فقد أطلق عليها عوامل المجازاة^(٧).

والزبيدي له أسلوبه الخاص في إعرابه للأدوات إذ يطلق على (إن) حرف الشرط، أمّا: (ما، من، أي) فهي اسم معناه الشرط، وأمّا (أين) وما شابهها فحرف معناه الشرط^(٨).

أما الجرجاني فقد أطلق على الأدوات حرف الجزاء وحرف المجازاة وحرف الشرط^(٩)، وكلها تنصرف إلى (إن).

أما عن الجانب الدلالي لأدوات الشرط فقد اهتم النحاة في حديثهم به وأوضحوا أنّ جانب أداة الشرط الدلالي يظهر في أمرين:

الأول: أن دلالتها عامة ومُبْهَمة.

الثاني: أن فيها معنى الشرط أو معنى الجزاء أو معنى المجازاة.

وكل هذه المصطلحات مترادفة، وغالباً ما يُقصدُ بمعنى الشرط وما يرادُّه، التعليق، أي الربط الشرطي بين حديتين.

ومهما يكن من شيء فإنّ هذا الجانب على شيء من الغموض، يحتاج معه إلى شيء من البسط.

الإِنْهَاءُ وَالْعَمُومُ فِي أَدَاةِ الشَّرْطِ

إنه من اللوازم التي لا بُدَّ أَنْ تكونَ لأداةِ الشرط، هو أن لا تدلَّ على محدود، وإنما تكون دلالتها مُبْهَمَةً وعَامَّةً.

وهذا هو المعنى الشائع في أدوات الشرط فالأداة (إِنْ) في العبارة: إِنْ يَدْخُلْ زَيْدٌ يَخْرُجْ صَمْرُو، لا تُحَدِّدُ وَقْتًا وَإِنَّمَا تَكْتَفِي بِالرِّبْطِ الشَّرْطِيِّ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ:

وقد تَكَرَّرَتْ (إِنْ) الشرطية في القرآن الكريم (٥٥٥) خمس مئة وخمسا وخمسين مرة، دخلت على الفعل الماضي في أربع مئة وسبعة مواضع [٤٠٧]، منها أربعة وعشرون موضعا دخلت فيها على المضارع المنفي بـ(لَمْ)، ودخلت على المضارع غير المنفي في مئة وثمانية وأربعين موضعا [١٤٨]، وفي جميع هذه المواضع نجد (إِنْ) مبهمه وعامة، فمثال دخولها على الفعل (كَانَ) ماضيا: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [٢٣/٢].

ومع فعل آخر غير (كَانَ) في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَمِنَ بِنُغْصُمٍ بَعْضًا فليؤدِّ الذي أُؤْتِمِنُ أَمَانَتَهُ﴾ [٢/٢٨٣].

ف نجد أَنَّ (إِنْ) لم تُعَيِّنْ وَقْتَ حَدُوثِ فِعْلِ الشَّرْطِ مع فِعْلِ الجَوَابِ، ولم تُحَدِّدْ نقطة التقاء الفعلين في زمن معين، واكتفت بالربط الشرطي بين الفعلين، وهذا واضح في الآيتين، ففي الآية الأولى، مثلا، لم يُحَدِّدِ الزَّمَنَ بَيْنَ كَوْنِهِمْ فِي رَيْبٍ وَبَيْنَ الْإِتْيَانِ بِسُورَةٍ مِثْلِهِ، وكذلك في الآية الثانية.

وفي دخولها على الفعل المضارع في مثل قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقَنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [٣/٧٥] نجد أيضا لم يُحَدِّدِ الزَّمَنَ الذي يلتقي فيه الفعلان في الجملتين، وإنما كان مبهما وعامًا، وهذه هي دلالة (إِنْ) في الجملة الشرطية

بخلاف (إذا) الشرطية، نجد أنها تُعَيَّنُ نَقْطَةً التَّعَاوُفِ الفعلين، أي الفعل في جملة الشرط، والفعل في جملة الجواب، ولهذا سُمِّيَ المبردُ (إذا) الشرطية مَوْقِفَةً^(١١).

وقد جاء هذا المصطلح أيضا في معاني القرآن للقرآء^(١٢).

وفي هذا يقول سيبويه: (وسألتُه عن (إذا): ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إذا) بمنزلة (إِذْ)، إذا قلت: أتذكرُ إِذْ تقول: فإذا فيما يُسْتَقْبَلُ بمنزلة (إِذْ) فيما مضى، وَيَبَيِّنُ هذا أنَّ (إذا) تحيى وقتا معلوما، ألا ترى أنك لو قلت: آتيتك إذا احمرَّ البُسْرُ، كان حسنا، ولو قلت: آتيتك إن احمرَّ البُسْرُ، كان قبيحا.

فهـ (إن) أَبَدًا مبهمَةٌ وكذلك حروف الجزاء، فإذا تَوَصَّلَ بالفعل، فالفعل في (إذا) بمنزلة في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه آتيتك فيه، وقال ذو الرمة:

تُصْنِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي فَرْزِهَا تَثْبُ^(١٣)
وتكررت (إذا) الشرطية في القرآن الكريم في ثلاثمائة وتسعة وسبعين موضعا. (٣٧٩).

وتكررت مع الماضي في ثلاثمائة وأربعة وستين موضعا (٣٦٤). ومثال ما يدل على أنها بمعنى الحين، مجيء (إذا) الفجائية بعدها، كما في الآية: ﴿حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلُؤُونَ﴾، [٦/٤٤]، أي أن الحين الذي يفرحون فيه فرح بطر أخذوا فيه بالعذاب، وفي هذا الحين هم آيسون من كل خير فنجد أن الفرح تقابل مع العذاب في زمن واحد، بدليل أنه حدث فيه أنهم آيسون من كل خير.

ومما يدل على هذا أيضا، مجيء الجملة الحالية بعد (إذا) كما في الآية:

﴿وَيُرْسِلْ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ [٦١/٦١]. (١٠) فَمَا رَفَعَ الْقَلْبُ مِنْهُ قُلْتُ يَا أَبَتَاهُ

فالمعنى أن الحين الذي يأتي فيه الموت لأحدكم هو نفسه تأتي فيه الملائكة لتتوفاه، فهم الموكلون بقبض الأرواح، وحالهم لا يقصرون فيها يؤمرون، فنجد فعلي الشرط والجواب تقابلا مع جملة الحال في وقت واحد ومحدد.

وهذا يتضح لنا الفكرة التي تقول: (إِنَّا) كالضمير الموصول لا تحوّل الجملة التي هي فيها من البساطة إلى التركيب، فهي وإن دلت على معنى الجزاء فإنها تختلف عن بقية أدوات الشرط في أنها دلت على وقت معين محدد.

ولذلك تفقد (مَنْ) الشرطية، الدلالة على الشرطية فلا يكون لها أثر في الفعل بعدها، إذا دخلت عليها (إِنَّا)، لَأَنَّ (إِنَّا) تدخل على الجملة البسيطة، فقد ذكر سيبويه: أَنَّ (مَنْ) تتحوّل من الشرطية إلى الموصولة إذا دخلت عليها (إِنَّا) وغيرها مما يدخل على المبتدأ والخبر^(١١).

فتقول: إِنَّ مَنْ يَزُورُنَا نَزُورُهُ. لأن المجازاة لا تقع هنا، ذلك، لَأَنَّ (إِنَّا) المشددة توجب بها والمجازاة أَمْرٌ مِنْهُمْ، فَ(إِنَّا) للإيجاب، والمجازاة ليس بشيء مخصوص، إِنَّمَا هو عامٌّ، وذلك لَأَنَّا لَوْ قُلْنَا: مَنْ يَزُورُنَا نَزُورُهُ، وَمَا نَعْطِي نَأْخُذُ، فَإِنَّا نُبْهِمُ وَلَا نُوضِّحُ، وهكذا يجيء الجزاء بـ(مَنْ) وغيرها، فَإِنْ أَوْضَحْتَ مِنْ شَيْءٍ بِصَلَةٍ ذَهَبَ عَنْهُ هَذَا الْعَمَلُ، وَجَرَى مَجْرَى (الَّذِي)^(١٢).

ولهذه الصفة التي نُلَازِمُ أداة الشرط نجد لبعض الكلمات دلالة شرطية. ولذلك نجد أَنَّ السَّبَبَ في مجيء الفاء في خبر الأسماء الموصولة هو معنى الشروع في الاسم الموصول، فنجد أَنَّ الموصول يسرى فيه معنى الشرط والجزاء فتأتي الفاء في خبره ويكون ذلك بعد وجود صورتين:

الأولى: أن تكون الصلة مع الفعل.

الثانية: أن يكون الموصول غير مخصوص، ويكون شائعا وذلك كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [٢/ ٢٧٤].

فترى أن الصلة في قوله تعالى: ﴿يُنْفِقُونَ﴾ وهو فعل، كما لا يُراد بـ ﴿الذين﴾ قومٌ بأعيُنهم، بل المراد الجنس والكثرة.

فالاسم الموصول في هذه الآية يُعدُّ أداة شرط غير جازمة.

أما الآية التي بعد هذه الآية: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا، فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ . . .﴾ [٢/ ٢٧٥] فترى أنه لما أُريدَ بلفظ (الذين) قومٌ بأعيُنهم وهم الذين قالوا إنما البيع مثل الربا، لم تأت الفاء في الجملة (لا يقومون) وهو خبر.

أما لفظ (مَنْ) بعده فقد جاءت الفاء في خبره، ذلك أنه أُريدَ به العموم والشيوع ولم يُردَ به أقوام بأعيُنهم.

وكذلك لفظ (كُلُّ) يكون جزاء في المعنى غير جازم، تقول: (كل رجلٍ أتاني فله درهم)، فيكون جزاء في المعنى، لدلالته على العموم.

أما إذا قُصِدَ به مُعَيَّنٌ ولم تدل على الشيوع فإنه حيث لا يجوز دخول الفاء على خبره، فتقول: (كُلُّ رجلٍ أتاني له درهم)، إذا قصدت شخصا معيَّنا، كما هو الحال في الاسم الموصول.

فلن قيل: لماذا لم يجازوا بمثل هذا، أي لماذا لم يظهر لمثل هذه الكلمات أثر الجزم؟

نقول: إنَّ مِثْلَ هذه الكلمات وإن دلت على معنى العموم والشيوع، فهي تختلف عن أدوات الشرط الجازمة في شيئين:

الأول: أن الجملة التي ترد بها جملة واحدة، فما دخلت عليه الفاء هو خبر، بخلاف الحال في جملة الشرط بأدوات الشرط، فإن بها جملتين ربطت بينهما روابط، إما علامة الجزم أو الفاء أو إذا.

أما في الأسماء الموصولة أو مثل لفظ (كُلّ) فقد اكتفي بالفاء للربط بين جملة الصلة والخبر.

الثاني: أدوات الشرط اختصت بهذا العمل، إذ إن النحاة يعدون الاختصاص من أسباب العمل، كما هي الحال في أدوات النفي بعضها يجزم وبعضها لا يجزم لعدم الاختصاص.

وقد تنسلخ (إذا) عن معنى الظرفية في الشعر خاصة للضرورة، فيقول سيبويه: (وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بـ(إن) حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بُدَّ لها من جواب، وقال قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنَضَارِبُ^(١٥)
ولا بُدَّ أنها في هذه الحالة ستسلخ من الدلالة الظرفية الخاصة حيث لم يُعَدَّ ما بعدها صلة لها، والمعيار الذي جاء به الخليل لا يضطرب هنا، فلو أحللنا مكانها (إن) لكان الكلام مستقيماً على هذا النحو:

إِنْ قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنَضَارِبُ
وبهذا ندرك أنَّ (إذا) تجزم إذا تجردت من الدلالة الظرفية وتكون بمثابة (إن) في دلالتها على الشروع والعموم.

وهذا لأنَّ بين (إذا) و(إن) مشابهة في الدلالة على معنى الشرط، إلا أن (إذا) تزيد على (إن) في الدلالة على الظرفية، وقد كان ابن مالك على صواب في اعتبارها محمولة على (متى)^(١٦).

أما من ناحية موضوع عدم جزمها لفعلي جملة الشرط وجملة الجواب.

فأولاً: إنّ الفعل كثيراً ما يأتي بعدها ماضياً، فقد جاء الفعل الماضي بعدها في القرآن الكريم في ثلاثمائة وأربعة وستين موضعاً، ولا نجد أثراً ظاهراً في جملة الشرط وجملة الجواب، بينما أتى المضارع بعدها في القرآن الكريم في خمسة عشر موضعاً.

ثانياً: المضامين الشرطية تكون كالقوانين التي لا ترتبط بوقت محدد، إذا كان الزمن هو موضوع الشرط.

هذا في جميع أدوات الشرط أما مع (إذا) فنجدها تدل على وقت معين محدد.

وقد تشترك (إنّ) مع (إذا) في تحديد الوقت إذا جاءت بعدها (إذا) الرابطة في الجواب ويسمونها (إذا) الفجائية في أساليب غير شرطية، فبمجيء (إذا) في الجواب بوصفها رابطة بين جملتي الشرط والجواب اكتسبت (إنّ) رائحة الظرفية وأفادت تعيين الوقت.

وهذا كما في الآية ﴿وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون﴾ [٩/٥٨]، وكان يمكن أن تكون الآية هكذا: (وإن لم يعطوا منها فهم يسخطون)، فتأتي الفاء في الجواب للربط بين الجملتين ولكن لما أريد اتحاد الوقت بين الزمنين، بين زمن عدم إعطائهم وبين زمن سخطهم، للدلالة على سرعة سخطهم، جيء بـ(إذا) في الجواب ولم يؤت بالفاء أو الجزم في الفعل (يسخطون) فتكون الآية (فإن لم يعطوا منها يسخطوا) وذلك لقصد اتحاد الزمنين، وكأنّ الجملة بسيطة.

ولذلك تأتي أحياناً مكان (إذا) أو (إنّ) لما الحينية كما في قوله تعالى: ﴿فلما أنجاهم إذا هم يبغون في الأرض بغير الحق﴾ [١٠/٢٣] أي في الوقت الذي ينجون فيه هم فيه يبغون في الأرض بغير الحق.

وبهذا نرى أن الوحدة اللغوية: (إذا) في قوله تعالى: ﴿إذا هم يبغون﴾ قد

أثرت في معنى (إن) حيث إنها اكتسبت معنى الظرفية ، وكانت مثل (إذا) في تحديد نقطة التقاء الفعلين في زمن واحد .

كما نجد (إذا) الرابطة في قوله تعالى : ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [٣٠ / ٤٨] قد أكدت وقوت معنى الظرفية في (إذا) في أول جملة الشرط .

وإذا كنا قد تبينا علة عدم الجزم بـ(إذا) فما الذي منع (لو) من الجزم أيضا؟ فالجواب أن (لو) تتفق مع (إذا) في تحديد الوقت ، إلا أن (إذا) اسم لوقت معلوم آت ، و(لو) حرف لوقت معلوم وواقع حقا .

بخلاف الأدوات التي تعمل الجزم فهي لما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون ، وهذا هو ما قاله السيرافي^(١٧) .

وتبين معنى (لو) من كلام سيبويه : (وأما (لو) فلما كان سيقع لسوق غيره^(١٨) .

وإذا تركنا آراء العلماء المتعددة ونظرنا إلى كلام ابن مالك نجده يقول : تفيد (لو) تعليق فعل بآخر في الزمن الماضي وتدل على أن شرطها منتفٍ غير حاصل وأنه على تقدير حصوله لزم حصول جوابها ، ولكن ليس في (لو) دلالة على أن الجواب منتفٍ ضرورة لانتفاء الشرط^(١٩) .

وهذا الكلام قريب من كلام سيبويه ، وصحة ذلك الكلام يظهر في هذه الآية : ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ . [٣١ / ٢٧]

فالشرط : كون الأشجار أقلاما وكون البحار مدادا .
والجواب : عدم نفاد كلمات الله .

فلو كانت (لو) تدل على امتناع جوابها لامتناع شرطها لكان معنى الآية :

أنه امتنع عدم نفاذ كلمات الله . ومعنى ذلك ثبوت نفاذها وهذا مما لا يُشكُّ في فساده .

وهذا تكون (لو) في هذه الآية الكريمة لا تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط .

فالحلاصة في ضوء ما سبق : لجواب (لو) حالتان :
الاولى : أن لا يكون لامتناع جوابها سبب آخر غير الشرط
وهذا كما في قوله تعالى : ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ﴾ [٧/٧٦] .

فدللت الآية على أن رفع بلعم بن باعوراء إلى منازل العلماء امتنع لامتناع مشيئة الله تعالى

وهذا هو معنى كلام سيبويه ، إذ معنى كلام سيبويه ، كونها لما كان سيقع لوقوع غيره ، أي إنها تدل على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الأول وأنه لما لم يقع الأول لم يقع الثاني .

الثاني : أن يكون لامتناع جوابها سبب آخر أو أسباب أخرى غير الشرط .
وهذا كما في قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا . . .﴾ [٦/١١١] ، فالآية تقول : امتنع تنزيل الملائكة إليهم وامتنع عدم إيمانهم ، إذ المراد من الآية أن عدم إيمانهم كان يلزم من حصول تنزيل الملائكة ، ولكن حصول تنزيل الملائكة متنف ، أما الجواب ، وهو عدم إيمانهم فإنه ثابت .

وعلى كلتا الحالتين نجد أن الجواب لم يحدث لعدم حدوث الشرط .
أو أن الجواب ثابتٌ بعدم حصوله مع انتفاء الشرط وهذا نجد نقطة التقاء الزمن الماضي وهو عدم الحدوث للفعليين الشرط والجواب .

وهذا يغاير أدوات الشرط الأخرى إذ نجد العموم والشيوع فيها وأن فعل الشرط معها قد يقع وقد لا يقع كما سبق بيان ذلك .
ومن ثم كانت (لو) لا تعمل مثل (إذا) .

[عجبيء (لَو) بمعنى (إِنْ) للشرط في المستقبل]

جاءت (لو) بمعنى (إِنْ) للشرط في المستقبل وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِنْدَ مَتَاعِنَا فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [١٧/ ١٢] .

فـ(لو) في هذه الآية ليست امتناعية إذ كسوها كذلك يؤدي إلى اعترافهم بكذبهم ، لأن المعنى على هذا : امتنع تصديقك لنا لامتناع صدقنا .

وهذا غير مراد منهم ، لأنهم لم يريدوا الاعتراف بكذبهم فـ(لو) هنا بمعنى (إِنْ) الشرطية وليست امتناعية ولكن مع ذلك نلَمَسُ تلاقي عدم تصديقه مع كونهم صادقين على فرض كونهم صادقين .

ولهذا جيء بـ(لو) ولم يؤت بـ(إِنْ) وذلك لأن (إِنْ) تفيد الشك وأن ما بعدها يمكن أن يقع ويمكن أن لا يقع ، وهذا غير مراد من إخوة يوسف ، لأنهم يريدون أن يُثَبِّتُوا صدقهم ، فلعدم رغبتهم في إظهار أنهم كاذبون جيء بـ(لو) لإبعاد الشك عنهم خَسَتْ رغبتهم .

[أَمَّا]

وهناك أداة عَدَّهَا النحاة أداة شرط ولم نجد بعدها فعلاً البتة في جميع الصور التي تأتي بها ، إلا أننا نرى الفاء في جوابها كما يقول النحاة ، وهذه الأداة هي (أَمَّا) .

يقول سيوريه عنها : [وَأَمَّا (أَمَّا) ففيها معنى الجراء كأنه قال : عبد الله مهيا يَكُنْ من أمرٍ فَمَنْطَلَقُ ألا تَرى أَنَّ الفاء لازمةٌ أبداً] (١٠) .

فإذا تأملنا في كلام سيبويه عن (أما) نجد أن سيبويه فهم أن في (أما) معنى الجزء من الجملة التي قدّر التحويل إليها، حيث إنه حول جملة: (أما عبد الله فمطلق) إلى: (عند الله مهما يكن من أمره فمطلق)، وهذه الجملة المحول إليها لا شك أنها تغيد معنى الجزء، وعلى هذا الأساس جعل سيبويه (أما) من أدوات الجراء التي لها دلالة شرطية.

وإذا كان معنى الشرط هو ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أولهما فرضاً حصول الثانية، فالمضمون الأول مفروض ملزوم والثاني لازمه، هذا ما قاله الرضي^(٢١)، فإننا نجد في جميع الأدوات الشرطية حازمة وعبر جازمة.

وإذا كان هذا هو معنى الشرط، فأين هذا المعنى في (أما)؟
فيما سبق من كلام سيبويه وتحليله لما نجده عند أداة شرط معتمداً في ذلك على وجود الفاء.

وقال السحابة بعده: في صورة الجملة، (أما عبد الله فمطلق)، إن الفاء رابطة جزائية تكون بين محلي الشرط والجواب، فلما تقدم الاسم (عبد الله) احتاجوا إلى تعليل ذلك، فنرى المبرد ذهب إلى أن هذا الاسم قدّم ليسد مسد المحذوف^(٢٢).

فكان المبرد يريد أن يصلح العارة، لأن حروف الجزء يليها الفعل.
أما النحاس في إعراب القرآن فقد أراد أن ينهي هذه المشكلة، يقول: إن (أما) معناها: (مهما يكن من شيء) فجعلت مؤذية عن الفعل ولا يلي فعل فعلاً فوجب أن يليها الاسم^(٢٣).

وقد اتجه ابن جني إلى أن هذه الفاء على مذهب لفظ العاطفة حيث قال: هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفة، فإنها على مذهب العاطفة وبصورتها، فلو قالوا: أما فزيد منطلق كما يقولون. مهما يكن من شيء فزيد منطلق، لوقعت الفاء الجارية مجرى فاء العطف بعدها وليس قبلها اسم، إنها

قبلها في اللفظ حرف وهو (أما) فتكتبوا ذلك لما ذكرنا، ووسطوا الحرفين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر، فتأتي على صورة العاطفة، فقالوا: أما زيدٌ فمنطلقٌ، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو: قام زيد فعمرو^(٢١).

ونجد ابن الأنباري يقول: إنَّ الأصل في الفاء أن تقع مقدّمة على المبتدأ إلا أنها أُخْرِثَتْ إلى الخبر لثلاثي حرف الشرط فاء الجواب وجُعِلَ المبتدأ عوضاً عما يليه حرف الشرط من الفعل^(٢٢)، وهكذا قال ابن يعيش. أما الرضي مذكّر أن لها معنيين: تفصيلٌ مُجْمَلٌ أو استلزامٌ شيءٍ لشيءٍ، ومن أجل هذا الاستلزام قبل إنَّ فيها معنى الشرط^(٢٣).

وزاد على هذا الرضي فقال بأنها حرف بمعنى (إن) وجب حذف شرطها لكثرة الاستعمال^(٢٤)، ويفسرها بهذه العبارة: أما يكن من شيءٍ فزيدٌ قائم، يعني إن يكن، أي إن يقع في الدنيا شيءٌ يقع قيامُ زيد^(٢٥). وقد حصل من حذف الشرط وإقامة حزه الجزء موقعه مقصودان، تخفيف الكلام وقيام ما هو الملزوم.

وقد عللوا عدم جزم جواها إن كان فعلاً مضارعاً، بأنه حذف شرطها فلم تعمل فيه، لذلك قُتِحَ أن تعمل في الجزء الذي هو أبعد منها من الشرط فأوجبوا الفاء^(٢٦).

وكلُّ هذا ما هو إلا محاولات لسدِّ الثغرات في هذا التركيب.

وقد أهملوا كلام بعض النحاة وكان فيه لمحات إلى فساد هذا الرأي، فقد قال المتردّد: وجملة هذا الباب أن الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل، إلا أنه لا بُدَّ من الفاء لأنها جواب الجزء^(٢٧).

فإذا نظرنا إلى هذه العبارة عبر التأمل نجد أن (أما) من الأدوات التي تدخل على الجملة البسيطة وهذا أول فرق بينها وبين الأداة الشرطية، فالأداة الشرطية لا

تدخل على كلام تام بل تدخل على جملتين لا رابط بينهما، فتجعل منها جملة واحدة مركبة مترابطة، فالتركيب في (أما زيدٌ فمتطلقٌ)، هو في الأصل (زَيْدٌ مُطْلَقٌ)، ولو أن المبرز لم يُقَلْ: (إِلَّا أَنَّهُ لَا يَزِيدُ مِنَ الْفَاءِ، لأنها جوابُ الجزاء) لساعد النحاة على النظر في كلامه وبهذا يتحول الاتجاه الذي كان عليه النحاة بعد سيبويه.

فإذا كانت (أما) تدخل على جملة بسيطة مكونة من مبتدأ وخبر فإننا نجد أن (أما) . . . والماء أداتان يشكّلان نمطاً تركيبياً على هذا النحو [أما . . . فـ] تدخل (أما) على حد الجملة الأول (المبتدأ) وتدخل الفاء على حد الجملة الثاني (الخبر)

فإذا انطلقنا من هذا المنطلق نجد أن كل التفسيرات التي أوردها النحاة، كما سبق ذكره كانت مضطربة، لأن هذه التفسيرات اعتمدت على تركيب خارج عن التركيب السمطي الذي ذكرته ومن ثم كانت التفسيرات مضطربة وعليها أن ننظر إلى ما نقله النحّاس عن الزجاج، يقول: (سمعتُ أبا إسحاق يسأل عن معنى (أما) فقال: هي للخروج من شيء إلى شيء، أي دع ما كما فيه وخذ في شيء آخر^(١٠)).

وإذا أردنا أن نناقش هذا الكلام، نجد أن الدلالة على هذا مكتسبة من التركيب كله، ولا يمكن أن يدل التركيب على التفصيل ما لم يسبق التركيب أمراً مُجْمَل، مثال ذلك: الناس خرجوا، أما زيد فخرج إلى السوق وأما أخوه فذهب إلى البيت . . . إلى آخره.

فالتفصيل المفهوم جاء من ذكر الجمل المتعاقبة، أما كونها دالة على معنى الشرط فقد جاء من أنها لاستلزام شيء لشيء، أي أن ما بعدها شيء يلزمه حكم من الأحكام ومن ثم قيل: إن فيها معنى الشرط.

وقد قال الرضي : إن هذا المعنى لازمٌ لها في جميع مواقع استعمالها ، بخلاف معنى التفصيل فإنها قد تتجرد منه ^(٣٢) .
والحقيقة أن هذا الكلام صحيح ، وهو أن ما بعد (أما) شيءٌ يلزمه حكمٌ من الأحكام .

ولكن الذي ننكره هو ربط هذا الاستلزام بالشرط ، فليس كل شيئٍ تلازماً فيها معنى الشرط ؛ إذ إن هذا اللازم حادث بين حدود الجملة ، ولا تتحقق إلا به ، فالمبتدأ والخبر متلازمان ، والفعل والفاعل متلازمان وليس في ذلك معنى الشرط .

وعلى هذا نقول : إن التلازم بين الاسم الواقع بعد (أما) وبين الاسم أو الفعل الواقع بعد الفاء هو تلازم من ركني الجملة .

إلا أنا لا أقول : إن العبارة : زيد قائم هي بدرجة ، أما زيدٌ فقائم ، بل جملة (أما) أقوى ولذلك نجد الزمخشري يقول : (وفائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد ، تقول : زيد قائم ، فإذا قصدت توكيد ذلك فإنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة ، قلت : أما زيدٌ فذهابٌ ^(٣٣) .

فهذا الكلام صحيح إلا أن معنى التوكيد لا يتأتى في اللغة المكتوبة وإنما يتأتى في اللغة المنطوقة ، إذ لا بُدَّ لكي يفهم من التركيب التوكيد أن تنغم الجملة على نحو مخصوص وهذا التنعيم المخصوص هو القرينة الوحيدة على التوكيد وعلى هذا لا يكون التركيب دالاً على التوكيد في الوضع وإنما أضاف إليه التنعيم قيمة توكيدية .

والوظيفة التي يؤديها التركيب هي تحديد المحكوم عليه والحكم ، والذي يأتي بعد (أما) هو مخصوص بالعناية وكأنه من الأساليب التي تُظهر لنا العناية بالمقدم ، وكان هذا التركيب يقتضي الإشعار بها بعد (أما) .

ولذلك نجد في لغتنا المعاصرة التركيب هكذا: أما بالنسبة لزيد فعالم، أو يقال: أما فيما يتعلق بزيد فعالم.

وهذا نستطيع أن نقول: إن هذا التركيب تتعدد وظائفه في الكلام، فيستخدم في سياق التفصيل أو الاستثناء، كما فهم النحاس من الزجاج، والتوكيد كما قال الزمخشري.

وبالإضافة إلى هذا نستطيع أن نرى في الأساليب العربية أن (أما) تفيد الاستثناء، فمثلاً، لو قلنا: خرج الناس أما زيد فقاعد، فنجد أن هذا السياق يمكن أن يفهم منه: خرج القوم إلا زيدا، ولكن تبقى هذه الدلالات كلها دلالات سياقية تفهم من جملة السياق، ففي المثال الذي فهم منه الاستثناء نجد أن هذا المعنى فهم من اختلاف الأحكام المستندة، فقد حكم على الناس بالخروج وحكم على زيد بالقعود، والخروج والقعود متضادان، أما إذا كان الحكمان متفقين فلا يأتى معنى الاستثناء.

وبقيت مسألة مهمة وهي وقوع كلمة (أما) مع أداة شرط أخرى في التركيب، قال الرضي:

قد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة أجزاء الجزاء مقام الشرط، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [٨٨ - ٨٩/٥٦] أي أما يكن شيء فإن كان من المقربين فله روح وريحان، تقول: فروح جواب استغني به عن جواب (إن) (٣٤).

وعلى أساس ما قلناه نجد أن عبارة: فله روح وريحان، جملة مكونة من مبتدأ وخبر والضمير في (له) عائد إلى المبتدأ، وهو الميت في قوله: فأما إن كان الميت من المقربين فله... .

فالآية بالنسبة لتركيب (أما) هكذا: فأما الميت المقرب فله روح وريحان، وعلى

هذا الجملة من (له روح وربحان) استغني بها عن جواب (إن)؛ لأن المعنى واحد.

وقد تكررت (أما) في القرآن الكريم خمسا وخمسين مرة، ورد الاسم الموصول بعدها (الذين) في تسعة عشر موضعا ومع (من) الموصولة في خمسة عشر موضعا، ومع (ما) الموصولة في موضع واحد.

وجاءت (أما) للتفصيل في خمسة مواضع في سورة الضحى، في ثلاثة مواضع وفي سورة القارعة، في موضعين.

المواضع

- ١ - سيويه جـ ٣ ص ٦٢.
- ٢ - سيويه جـ ٣ ص ٥٦.
- ٣ - معاني القرآن للفراء جـ ١ ص ٨٦.
- ٤ - معاني القرآن للفراء جـ ٢ ص ٤٠٨.
- ٥ - أصول النحو لابن السراج جـ ٢ ص ١٦٥.
- ٦ - أصول النحو لابن السراج جـ ٢ ص ٢٠٤.
- ٧ - الواضح للزبيدي ص ص ٩٤-٩٧.
- ٨ - الواضح للزبيدي ص ص ٩٤-٩٧.
- ٩ - المختصر للجرجاني ص ص ١٠٣٦-١٠٦٣، ص ص ١٠٥٢-١٠٥٥.
- ١٠ - المختضب للمبرد جـ ٢ ص ٥٥.
- ١١ - معاني القرآن للفراء جـ ٢ ص ١٠٣.
- ١٢ - سيويه جـ ٣ ص ٦٠.
- ١٣ - سيويه جـ ٣ ص ٧٣.

- ١٤ - أصول النحو لابن السراج ج ٢ ص ١٧٢ .
- ١٥ - سيبويه ج ٣ ص ٦١ .
- ١٦ - التسهيل لابن مالك ص ٢٣٧ .
- ١٧ - سيبويه ج ١ ص ٧٤ .
- ١٨ - سيبويه ج ٤ ص ٢٢٤ .
- ١٩ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ج ٣ ص ١٦٢١ .
- ٢٠ - سيبويه ج ٤ ص ٢٣٥ .
- ٢١ - شرح الكافية ج ٢ ص ١٠٨ .
- ٢٢ - المختضب للمبرد ج ٣ ص ٢٧ .
- ٢٣ - إعراب القرآن للنحاس ص ١٢٣٧ .
- ٢٤ - الخصائص لابن جني ج ١ ص ٣١٢-٣١٣ وصر صناعة الإعراب ص ٢٦٨-٢٦٩ .
- ٢٥ - البيان لأبن الأنباري ج ١ ص ٦٦ ، ج ٢ ص ٢٣٨ .
- ٢٦ - شرح الكافية ج ٢ ص ٣٩٥ .
- ٢٧ - شرح الكافية ج ٢ ص ٣٩٥ .
- ٢٨ - شرح الكافية ج ٢ ص ٣٩٧ .
- ٢٩ - شرح الكافية ج ٢ ص ٣٩٧ .
- ٣٠ - المختضب للمبرد ج ٣ ص ٢٧ .
- ٣١ - إعراب القرآن للنحاس ص ١٢٣٧ .
- ٣٢ - شرح الكافية ج ٢ ص ٣٩٥ .
- ٣٣ - الكشف للزعروري ج ١ ص ٢٦٦ .
- ٣٤ - شرح الكافية للمرعي ج ٢ ص ٣٩٦-٣٩٧ .

